مساعي التسوية السلمية للنزاع الليبي - رؤية تقييمية للدور الجزائري-

Efforts for a peaceful settlement of the Libyan conflict - an evaluation view of the Algerian role -

ط.د بن ملوكة خيراني، أ.د طيبي عيسى

[1] مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد

جامعة زيان عاشور، الجلفة، benmelouka.k@yahoo.com

[1] مخبر إصلاح النظام الدستوري و متطلبات الحكم الراشد

جامعة زيان عاشور، الجلفة، aissa20062008@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 14 / 06 /2020 تاريخ القبول: 2020/12/13 تاريخ النشر: 2022/03/31

الملخص:

يشهد النزاع المسلح في ليبيا تصعيدا خطيرا منذ سنة 2011 بانهيار نظام العقيد الليبي معمر القذافي، و استيلاء التنظيمات المسلحة على سلطة القرار في ليبيا، كما عرفت عملية التحول الديمقراطي تعثرا واضحا، فأصبحت ليبيا بحكومتين و جيشين كل منهما يدعي الشرعية. نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى نجاح الجهود الدبلوماسية للجزائر في محاولة حل النزاع عن طريق وساطتها بين مختلف الأطراف.

بالرغم من الجهود المبذولة من الدبلوماسية الجزائرية، إلا أنها لم تنجح في المساهمة في حل النزاع الليبي، بسبب تدخل الأطراف الخارجية و تحول النزاع إلى نزاع دولي متعدد الأطراف، إلا أنه و بالرغم من ذلك لا تزال الجزائر متمسكة بضرورة الحل السلمي، مع استعدادها للوساطة في أي وقت دون إقصاء أي طرف.

كلمات مفتاحية: النزاع، المساعي الدبلوماسية، الاتفاق، المبادرة، التدخل.

Abstract:

The armed conflict in Libya has witnessed a serious escalation since 2011 with the collapse of the Libyan Colonel Muammar Gaddafi's regime, and armed organizations have seized the decision-making

authority in Libya, as the democratic transformation process has become clear stumbling, so Libya has become two governments and two armies each claiming legitimacy, , we aim through this paper The research indicates the success of Algeria's diplomatic efforts in trying to resolve the dispute through its mediation between the various parties.

Despite the efforts made by Algerian diplomacy, it did not succeed in contributing to the solution of the Libyan conflict, due to the interference of external parties and the conflict turned into a multi-lateral international conflict, but despite this, Algeria remains committed to the need for a peaceful solution, with its willingness to mediate in Any time without excluding any party.

Keywords:

conflict;diplomaticendeavors;agreement;initiative,interve-ntion.

1- **المؤلف المرسل:** ط.د بن ملوكة خيراني، benmelouka.k@yahoo.com

المقدمة

تعرف ليبيا منذ سقوط معمر القذافي نزاعا مسلحا داخليا خلف الآلاف من القتلى و الجرحى، أدى إلى تهديد الأمن القومي لكامل دول المنطقة بسبب فوضى انتشار السلاح و المجموعات الإرهابية، وقد تأثرت الجزائر التي تتقاسم حدودا بطول أكثر من 900 كلم سلبا بهذه الأزمة، بسبب تدفق السلاح و الإرهابيين عل طول الحدود المشتركة.

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في إبراز الدورالذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في محاولة حل النزاع الليبي بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، سواء بالعمل على مستوى الوساطة بين أطراف النزاع أو العمل المشترك مع دول جوار ليبيا و الأمم المتحدة. خصوصا و أن لها نجاحات

سابقة في هذا المجال كحل النزاع الأثيوبي الأريتيري سنة 2000 و حل قضية الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بإيران سنة 1981.

وعلى ضوء ماسبق، نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في محاولة التسوية السلمية للنزاع الليبي؟و إلى أي مدى نجحت في ذلك؟

بالنسبة لمنهج البحث المتبع، فإن الدراسة تعتمد بالأساس على المنهج الوصفي و التحليلي، ولمحاولة الإجابة على الإشكالية قسمت الدراسة إلى محورين يتناول المحور الأول النزاع في ليبيا أما المحور الثاني فيتناول جهود الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل للأزمة الليبية.

1. النزاع في ليبيا

1.1.أحداث 17 فبراير:

في يوم 17 فبراير 2011 أو ما يعرف بيوم الغضب الدموي، تظاهر الآلاف من المعارضين استجابة لنداء قوى المعارضة والنشطاء، وقد سقط خلال هذا اليوم العديد من القتلى و الجرحى في صفوف المعارضين في عدة مدن بأنحاء ليبيا في صدامات دامية في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة و اجدابية، وتصاعدت الاحتجاجات في مدن أخرى مطالبة بإسقاط نظام "معمر القذافي"، واتسعت دائرتها لتصل إلى العاصمة طرابلس.[1]

2.1. تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي و إسقاط القذافي:

تدخلت منظمة حلف شمال الأطلسي في 19 مارس 2011 بمبادرة فرنسية بالأساس وذلك بعملية "فجر الأوديسيا" بزعم تطبيق أحكام القرار رقم 1970 الصادرفي 26 فبراير2011، والذي أحال فيه مجلس الأمن الوضع القائم في ليبيا على المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك القرار رقم 1973 الصادر بتاريخ 17مارس2011[2]، والذي فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، إلا أن

مهمة الناتو تجاوزت ذلك التفويض من خلال قصف مواقع مدنية و مقرات حكومية تابعة للقذافي.[3]

وغني عن البيان أن التدخل الغربي في ليبيا لم يكن من أجل حقوق الإنسان و الحريات و إنهاء "الظلم على الشعب الليبي"، و إنما من أجل مصالح فرنسية بريطانية للاستيلاء على النفط الليبي[4]، وتدميرالبلاد و بنيتها التحتية من أجل إعادة بنائها من قبل الشركات الغربية، وكان رئيس الوزراء الإيطالي الذي شاركت بلاده في التدخل العسكري في ليبيا قد صرح قائلا" إن ما حدث في ليبيا لم يكن ربيعا عربيا أو ثورة شعبية بل تدخلا أرادته فرنسا".[5]

في 20 أكتوبر 2011 ألقي القبض على"القذافي" وقتل من قبل ميليشيات مصراطة بعد أسره، وألقت لاحقا جماعات مسلحة من الزنتان القبض على"سيف الإسلام القذافي" في موقع قريب من "أوباري" في الجنوب الغربي من ليبيا، وبذلك طويت صفحة "الجماهيرية الليبية العظمى".[6]

عقب سقوط القذافي سادت فوضى كبيرة ليبيا بانتشار السلاح و الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، واعترف الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" أن التدخل العسكري الأمريكي في ليبيا كان أكبر خطأ اقترفته إدارته خلال ثمان سنوات من فترة حكمه، ذلك أنها لم تفكر في اليوم الذي سيلي سقوط النظام الليبي، و أكد الرئيس الأمريكي سنة 2014 أن إدارته و شركاءها لم يقدروا الأمور قبيل التدخل في ليبيا.[7]

في مايو 2014 أطلقت القوات البرية والجوية الموالية للجنرال"حفتر" عملية عسكرية مستمرة سميت عملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في مدينة بنغازي وضد المؤتمر الوطني العام في مدينة طرابلس. في شهر يونيو دعا المؤتمر الوطني العام لإجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب، هُزم

الإسلاميون.[8] في الانتخابات، لكنهم رفضوا نتائج الانتخابات، التي شهدت نسبة مشاركة بلغت 15٪.[9]

في 17 ديسمبر 2015، وبعد سقوط الآلاف من القتلى في حرب أهلية دموية، وقع ممثلون عن الأطراف الليبية المتصارعة اتفاقا في منتجع الصخيرات، القريب من العاصمة المغربية الرباط، يقضي بتشكيل حكومة وفاق وطني في نهاية عملية دامت أكثر من عام تحت رعاية الأمم المتحدة، ونص الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني يقودها فايز السراج لمرحلة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإجراء انتخابات تشريعية.[10]

لم يصمد اتفاق الصخيرات طويلا و انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة وحرب أهلية، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها"عبد الله الثني"، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات"فايز السراج".[11]

2. جهود الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل للأزمة الليبية

سعت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في دولة ليبيا بالإضافة إلى دعوة جميع أطراف النزاع إلى عدم اللجوء لاستخدام القوة و تسوية النزاع بالطرق السلمية وهذا تنفيذا لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر المنصوص عليها في مختلف الدساتير، لاسيما التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 في المادتين 31 و 29 منه.[12]

و ترى الجزائر ضرورة إسهام كافة الأطراف في حل الأزمة الليبية، بما في ذلك أنصارالنظام السابق، باعتبارهم يمثلون قوة سياسية قائمة و منظمة، وباعتبارهم أيضا يمثلون جزء مهما من الرأي العام الليبي، سواء من القبائل الموالية للقذافي سابقا، أو بعض الشرائح الاجتماعية المستفيدة من النظام السابق، وخصوصا في الإدارة و الجيش الليبي، كما أن الدبلوماسية الجزائرية ترتكز

على أن محاور المصالحة يجب أن تكون على أساس عدم إقصاء أي طرف، و أن تكون المصالحة الوطنية الشاملة في إطار وحدة الأراضي الليبية وحرمة سيادتها.[13]

لم تدخر الدبلوماسية الجزائرية جهدا لإنهاء حالة الفرقة و الإنقسام الذي تعيشه ليبيا منذ بدايات التحول السياسي الذي انتهى بالإطاحة بنظام القذافي، وبالرغم من أن الأزمة الليبية ذات طابع سياسي وليس عرقي أو طائفي كما هو الحال في سوريا والعراق، إلا أن التحديات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، التي تواجها ليبيا كبيرة و خطيرة، و لا تقتصر تداعياتها فقط على ليبيا، و إنما يصل تأثيرها إلى دول الجوار خاصة الجزائر، لذلك تسعى الحكومة الجزائرية بجميع السبل من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، وحث الأطراف المتصارعة على إيجاد حل سياسي يبقي عليها كدولة موحدة، وينهي حالة العنف و اللااستقرار التي تجتاحها منذ أكثر من ثمان سنوات.[14]

وفي سبيل تحقيق ذلك نشطت الدبلوماسية الجزائرية على مستويين، المستوى الأول التحرك الدبلوماسي على مستوى الأطراف الليبية من خلال القيام بوساطات ومبادرات مختلفة، أما مستوى التحرك الثاني فهو العمل الدبلوماسي مع دول الجوار الليبي، وبالفعل فقد قامت الجزائر بعديد المبادرات لعل أهمها:

1.2. مبادرة الجزائر سنة 2014:

في أواخر سنة 2014 أطلقت الجزائر مبادرة لحل النزاع في ليبيا، وقامت المقاربة الجزائرية على أساس رفض التدخل العسكري الأجنبي، و التشديد على ضرورة الحل السلمي التوافقي بين كافة الأطراف الليبية.

1.1.2. اقتراحات المبادرة:[15]

تضمنت المبادرة مقترحات أريد منها تسوية عملية لكافة المشاكل القائمة في ليبيا، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا وشاملا، ومن بين هذه الخطوات التي جاءت في المبادرة:

- اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومرافقة لأطراف النزاع لإعداد دستور للبلاد،
- منح القبائل دور استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة ،
- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، حتى يمكن تحييدها من مسار الحل السياسي،
- تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، وإحداث إصلاحات جوهرية لمصالح الأمن الليبية.

2.1.2. انطلاق جولات الحوار بالجزائر:

تنفيذا للمبادرة انطلقت أول جولة للحوار بالجزائر العاصمة في 10مارس 2015 وحضرها بالإضافة للأطراف الليبية المتصارعة، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "برنادينو ليون".[16] و الممثلة السامية للاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية "فريديريكا موغيريني"، وبعد يومين من الحوار السياسي توج الاجتماع ببيان ختامي نص على تأكيد المجتمعين على وحدة ليبيا و استقلالها، مع الالتزام بالإعلان الدستوري، والتأكيد على ضرورة دعم الحوار و التداول السلمي على السلطة و نبذ العنف.[17]

تواصلت جولات الحوار الليبي الشامل فعقدت الجولة الثانية بالعاصمة الجزائرية يومي 13و 14 أبريل 2015 تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سياسي سلمي، واختتمت هذه الجولة بتحقيق "تقدم هام" بفضل تعاون الجزائر "المكثف" و "الثمين" و أجمع المشاركون في هذا الحوار الذي تم إطلاقه برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ضرورة

إيجاد حل سياسي و سلمي "يمكن ليبيا من استعادة السلم و الاستقرار"، كما أكد وزيرالخارجية الجزائري السابق "رمطان لعمامرة" أن الأشواط التي قطعت خلال الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي بين قادة الأحزاب السياسية الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين واعدة".[18]

الجولة الثانية للحوارجولة ثالثة جديدة بالجزائر يوم 03يونيو2015، والتي استغرقت يومين، بمشاركة أكثر من عشرين شخصية من قادة أحزاب وناشطين سياسيين، لبحث تشكيل حكومة وطنية ومسودة اتفاق سياسي شامل لحل الأزمة في البلاد، وأكد وزيرالشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية السابق "عبد القادر مساهل"، أن موقف الجزائر الثابت يرمي إلى "مساعدة جميع الأشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم من أجل حوار جامع لا يقصي طرفاً إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب، وعياً منها بأن أمن ليبيا من أمنها".[19]

وبالرغم من عدم استمرار جولات الحوار في الجزائروانتقال المتفاوضين إلى جولات جديدة في مدينة الصخيرات المغربية، إلا أننا نستطيع القول أن الجولات التي تمت برعاية الدبلوماسية الجزائرية ساهمت بشكل فعال في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، الشيئ الذي مكنها من إبرام اتفاق الصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

3. مبادرة دول جوار ليبيا :

مع تعقد الأزمة واستمرارها طرحت الجزائر آلية جديدة للتسوية تسمى بمبادرة "دول الجوار" من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لاجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص، لكن الآلية تركزت مع مرور الوقت على ثلاث دول فقط هي الجزائر ومصر وتونس وهي الدول التي تعتبر أن الأزمة الليبية تفرض تحديات أمنية مباشرة عليها.[20]

إن استناد الجزائر إلى الدبلوماسية متعددة المستويات فرضه مضمون الأزمة في حد ذاتها، فمن خلال الاندماج في المسار الدولي تتمكن الجزائر من الاطلاع على وجهات ومواقف الدول الداعمة لأطراف الأزمة الليبية، والتي تعتبر أطرافا غير مباشرة في الأزمة وليست أطراف وسيطة.

أما المسار الإقليمي فيتيح للجزائر تقديم مبادرات إقليمية،[21] وفي هذا السياق عقد وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر في 20فبراير2017 اجتماعا تنسيقيا بالعاصمة تونس، أكدوا فيه على "دعم التسوية السياسية في ليبيا"، مشددين على"ضرورة تقريب وجهات نظر جميع الأطراف السياسية للأزمة، و تجدر الإشارة إلى أن عقد هذا الاجتماع جاء بعد بروز خلافات جوهرية بين أطراف الصراع الليبي حول آليات تنفيذ اتفاق الصخيرات.[22]

1.3. اجتماع دول جوار ليبيا بالجزائر:

استمرت المساعي الجزائرية ونجحت في عقد اجتماع آخر لدول جوار ليبيا بتاريخ 8 مايو 2017 بالجزائر العاصمة [23]، و أعلنت الخارجية الجزائرية عن توصل مختلف الأطراف الليبية إلى تحديد التعديلات المراد إدخالها على الاتفاق السياسي لحل الأزمة الليبية أو ما سمي "اتفاق الصخيرات"، مثلما جاء في البيان الختامي للاجتماع الـ11 لوزراء دول جوار ليبيا، والذي أكد أن هذه الأطراف ملتزمة بـ "تشجيع المصالحة الوطنية في ليبيا، ونبذ سائر أنواع التدخل الخارجي وخاصة التدخل العسكري"، واعترف البيان بأن هذه التعديلات "ستسمح بالتوافق حول حسن تطبيق الاتفاق السلمي دون التدخل العسكري الأجنبي"، داعياً كافة الأطراف الليبية إلى "الانخراط في الحوار الوطني"، واعتبر أن ذلك من شأنه أن "يقدم ضمانات ضرورية لتطبيق ومتابعة مسؤولة للاتفاق السياسي الليبي".[24]

تعثرت المبادرة المشتركة لدول الجوار مجددا بسبب تجدد المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع و التدخلات الأجنبية و الإقليمية التي تغذي الصراع تحقيقا لمصالحها، إلا أن الجهود الحثيثة استمرت وتم عقد لقاء وزاري مشترك بتاريخ 21مايو2018 بالجزائر العاصمة، وجاء في "بيان الجزائر لدعم التسوية في ليبيا"، تشديد الوزراء على أهمية وضع خطة العمل الأممية حيز التنفيذ لإنهاء المرحلة الانتقالية".[25]

2.3. تفعيل مبادرة دول الجوار الليبي:

أعرب وزراء خارجية الجزائر و تونس و مصر بتاريخ 12يونيو2019 بتونس خلال الاجتماع الوزاري للمبادرة الثلاثية حول دعم التسوية السياسية في ليبيا عن "قلقهم" و"انشغالهم" العميقين إزاء الوضع في ليبيا كما تباحثوا حول الجهود المشتركة والتكاملية في إطار المبادرة الثلاثية.[26]

وأكد الوزراء، في بيان الاجتماع الوزاري للمبادرة الثلاثية حول دعم التسوية السياسية في ليبيا، "التزامهم بالعمل سويا من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية وإقناعها بوقف فوري غير مشروط لإطلاق النار ووجهوا نداء لهذه الأطراف لتجنيب الشعب الليبي الشقيق المزيد من المعاناة ومراعاة للمصلحة الوطنية العليا لليبيا مطالبين إياها بإبداء المرونة اللازمة و وقف التصعيد والعودة إلى المسار السياسي في إطار حوار ليبي شامل".[27]

إلا أن ما يؤاخذ على الدبلوماسية الجزائرية هو عدم التنسيق المسبق، قبل طرح أي مبادرة، مع الدول المؤثرة في الملف الليبي و هي قطر، تركيا، المملكة العربية السعودية، مصر و الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الفاعلين الرئيسيين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية فجميع هذه الأطراف لها بدون شك تأثير مباشر سواء على الجنرال "حفتر" أو على "فائز السراج" و من شأنها إقناع الأطراف المؤثرة بحل سلمي يحفظ مصالحها أن تمارس ضغوطا شديدة

على هذه الأطراف، لتوقع على اتفاق سلام دائم و شامل يحافظ طبعا على سيادة ليبيا و وحدة أراضيها، كما يساهم في حماية الأمن القومي لكل من الجزائر و تونس و مصر وكافة دول جوار ليبيا.

3.3. مواصلة الجزائر لمساعيها من خلال اجتماع دول جوار ليبيا

احتضنت الجزائر من جديد اجتماعا بتاريخ 23 يناير 2020 لدول جوار ليبيا ممثلين في تونس، مصر، بالإضافة إلى تشاد، النيجر و السودان، وعقد اللقاء بمبادرة من الجزائر، و اندرج في إطار الجهود الحثيثة و المستمرة التي تبذلها الجزائر، لتدعيم التنسيق والتشاور بين بلدان الجوار الليبي والفاعلين الدوليين من أجل مرافقة الليبيين للدفع بمسار التسوية السياسية للأزمةعن طريق الحوار الشامل بين مختلف الأطراف الليبية.[28]

وقدم وزير الشؤون الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" خلال الاجتماع عرضا حول تطورات الأزمة، على ضوء مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا، والتي تعكس موقف الجزائر الثابت منذ بداية الأزمة، ودعواتها المتكررة لحث الفرقاء الليبيين على الانخراط في مسار الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة، لتوصل إلى حل شامل للأزمة بعيدا عن التدخلات الخارجية.[29]

الخاتمة:

استطعنا من خلال ورقتنا البحثية التوصل إلى أن الجزائر بذلت جهودا حثيثة من خلال دبلوماسيتها لأجل حل النزاع الليبي المستعصي، و كان ذلك من خلال تبني إستراتيجية العمل على عدة محاور سواء محاولة الوساطة المباشرة بين الفرقاء الليبيين بطرح مبادرات خاصة، أو من خلال التنسيق مع دول الجوار بطرح مبادرات مشتركة، إلا أن جميع المبادرات كانت تصطدم بصعوبات و عوائق لعل أبرزها و أهمها التدخلات الخارجية الدولية و الإقليمية، فكل دولة تحاول إيجاد موطئ قدم لها في الساحة الليبية لتحقيق مصالحها، حتى

ولو على حساب دم الشعب الليبي الشقيق،وقد استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:

1-تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من جمع أطراف الأزمة الليبية في اجتماعات الجزائر العاصمة شهري مارس و أبريل من سنة 2015، وكانت هذه اللقاءات بالرغم من عدم استكمالها جادة و بناءة، أسهمت بصورة مباشرة في إبرام ما يعرف باتفاق الصخيرات بالمغرب في 17 ديسمبر 2015،

2- خلال جميع مراحل الأزمة في ليبيا ، تمسكت الجزائر بمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدإ حل التسوية السلمية للنزاعات المسلحة و عدم اللجوء لاستخدام القوة خصوصا إن تعلق الأمر بدولة جارة، وهذا وفاء لمبادئها الراسخة منذ ثورة التحرير و المكرسة في جميع الدساتير،

3- نظرا لامتداد الحدود الليبية الجزائرية على مسافة أكثر من 900 كلم فإنه من صالح الدولة الجزائرية أن تحل الأزمة في ليبيا بالطرق السلمية، لأن تدهور الوضع الأمني و فوضى انتشار السلاح و المجموعات الإرهابية يؤثر حتما على الأمن القومي الجزائري.

ويمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

1-الاستمرار في طرح مبادرات لحل الأزمة سواء مبادرات على المستوى الأول أي القيام بالوساطة المباشرة أو الانخراط في مبادرات ضمن المستوى الثاني من التحرك الدبلوماسي أي في إطار دول الجوار الليبي،

2- في حال قيام الجزائربمبادرة خاصة يجب حتما إشراك جميع الفاعلين الإقليميين و الدوليين لأني لا أتصور أن يكون هناك حل في ليبيا إلا بعد توافق

القوى العظمى أولا ممثلة في روسيا و أمريكا، بالإضافة إلى الفاعلين الإقليميين كتركيا و قطر و روسيا ومصر وفرنسا بالإضافة إلى إيطاليا و تونس،

3-تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية بتقديم مساعدات إنسانية للشعب الليبي الشقيق بالإضافة إلى ضرورة توطيد علاقة الجزائر بالقبائل الليبية المؤثرة.

الهوامش:

[1]-فلوس ياسين، التدخل في ليبيا بين المشروعية و العدوان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر،2017،ص128.

[2] -Le recours à la force se justifie au cas ou les mesures n'impliquant pas l'emploi de la force armée prévu à l'article 41 de la charte des nations unis se seraient révélées inefficaces ou inadéquates. Roger Yenga , Nation Unis , un conseil d'insécurité ou d'instabilité pour les pays en développement ? Roger Yenga , Nation Unis , un conseil d'insécurité ou d'instabilité pour les pays en développement ?paris,2012.

[3]-إيمان ترامبط ، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2017،ص114.

[4] -Le pétrole lybien et presque exclusivement exporté vers les pays de l'union européenne , en 2000 les exportations pétrolières lybiennes se sont ainsi dirigées vers l'Italie , l'Allemagne , la France , l'Espagne et la Grèce .Olivier Pilez , La nouvelle Lybie , Edition Karthatal ,Paris , 2004, p 58.

[5]-إيمان مرابط، مرجع سابق، ص 126.

[6]-أوشريف يسرى ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ،مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ،جامعة بسكرة، 2016،ص145.

[7]-د.محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية و خيارات العنف ، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة، 2019، ص179.

[8]-ماعدا كتلتي الإخوان المسلمون و التيار السلفي نلاحظ أنه لا توجد تكتلات محددة الإنتماءات الإيدولوجية ، وبدلا من هذا هيمن على المؤتمر الوطني العام ممثلو عائلات و

ومدن و عشائر معينة .أنظر ، فولفرام لاخر ، عدنان عباس علي، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة ، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ،أبو ظبي ، 2014، ص1

[9] -

https://web.archive.org/web/20180930094925/https://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/06/libyans-mourn-rights-activist-amid-turmoil-201462616143674082 7.html , consulté le 31/3/2020 à18h30.

[10] -

https://web.archive.org/web/20151222034900/http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/12/151215_comment_libya_agrrement , consulté le 31/3/2020 à18h39.

[11]-د.أحمد سعيد نوفل و آخرون، الأزمة الليبية إلى أين ؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد 13، مارس 2017، ص ص 10-11.

[12]-لقد نصت المادة 31 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه " كما تنص المادة 29 على " تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية".

[13]- محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية،الرياض،2017،ص18.

[14]-د.علي مصباح محمد الوحيشي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 5 ، المجلد 01 ، 2017،ص02.

[15]- تفاصيل-المبادرة-الجزائرية-لحل-الأزمة-الليبية/ https://www.elkhabar.com/press/article/67227 ، أطلع عليه بتاريخ 2020/04/01 على الساعة 21سا38د

[16]-حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي ، أطروحة كلية العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2018،ص308.

[17]-د.زين العبدين معو، رندة حمايزية، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديادات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد 12، 2018، ص89.

[18]-تسوية الأزمة في ليبيا: الأشواط التي قطعت في الجزائر العاصمة واعدة، http://www.mae.gov.dz/news_article/3001.aspx ، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/24 على الساعة 21سا59د..

[19]-انطلاق-جولة-ثالثة-من-الحوار-الليبي-في-الجزائر https://www.alittihad.ae/article/54231/2015/، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/26 على الساعة 23سا09د

[20]-حوسين بلخيرات، الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 11،العدد 01 ،2018، ص52.

[21]- حوسين بلخيرات، مرجع سابق، ص54.

[22]-إعلان تونس الوزراي لدعم التسوية السياسية في ليبيا ، https://arabic.rt.com/middle_east/8644300، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/30 على الساعة 22سا31د

[23]- محمد السبيطلي، مرجع سابق ، ص20.

[24]-عثمان لحياني، دول الجوار الليبي، تحديد التعديلات على اتفاق الصخيرات ، دول-الجوار-الليبي-تحديد-تعديلات-الاتفاق-السياسي-لحل-الأزمة-الليبية/ . https://www.alaraby.co.uk/amp/politics/2017/5/8uk/، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/01 على الساعة 21سا01د.

[25]- الاجتماع الثلاثي حول الأزمة في ليبيا: التأكيد على أهمية تنفيذ خطة العمل الأممية لحل الأزمة، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180521/141997.html ، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/30 على الساعة 22سا 46د.

[26]- وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر يؤكدون دعمهم للحل السياسي في ليبيا، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190613/172075.html، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/01 على الساعة 22سا47د.

[27]- وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر يؤكدون دعمهم للحل السياسي في ليبيا، 075http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20190613/172075.html.html ، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/01 على الساعة 22سا47د.

[28]-أنظر، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200122/188713.html أطلع عليه بتاريخ 2020/03/22 على الساعة 16سا50د.

[29]- أنظر، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200122/188713.html أطلع عليه بتاريخ 2020/03/22 على الساعة 16سا59د.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: قائمة المصادر

1- القرار رقم S/RES/1970 (2011) حول ليبيا الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 6491 بتاريخ 26 فيفري 2011.
2- القرار رقم S/RES/1973 (2011)حول ليبيا الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 6498 بتاريخ 17 مارس 2011.
3- التعديل الدستوري لسنة 2016 الصادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 2016/03/06، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 2016/03/7.

ثانيا:قائمة المراجع

أ-المؤلفات:

1- إيمان ترامبط، تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان،2017 .
2- فولفرام لاخر، عدنان عباس علي، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة و التكتلات و الصراعات في ليبيا الجديدة، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
3- محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية و الوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية،الرياض،2017.

4- محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية و خيارات العنف، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة، 2019.

ب-الرسائل الجامعية:

1- أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2016.

2- فلوس ياسين، التدخل في ليبيا بين المشروعية و العدوان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعةالجزائر،2017.

3- حسام حمزة، المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسة، جامعة الجزائر، 2018.

ج-المقالات في المجلات:

1- أحمد سعيد نوفل و آخرون، الأزمة الليبية إلى أين ؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد 13، مارس 2017 .

2- حوسين بلخيرات، الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 11 ،العدد 01 ،2018.

3- زين العبدين معو، رندة حمايزية، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديادات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد 12، 2018 .

4- علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية و السياسية جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 5، المجلد01، 2017.

د-المقالات على مواقع الانترنت:

1- البيان الختامي لاجتماع تونس حول ليبيا يرفض أي حل عسكري للأزمة الليبية،https://www.youm7.com/story/2017/2/20/3110633، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/30 على الساعة 22سا32د.

2- الجولة الثالثة من الحوارالليبي،www.alittihad.ae/article/54231/201 ،أطلع عليه بتاريخ 2020/04/01 على الساعة 22سا05.

3- إعلان تونس الوزراي لدعم التسوية السياسية في ليبيا، https://arabic.rt.com/middle_east/8644303، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/30 على الساعة 22سا31د.
4- تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، https://www.elkhabar.com/press/article/67227.وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر يؤكدون دعمهم للحل السياسي في ليبيا، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/30 على الساعة 22سا31د.
5- https://m.elbilad.net/article/detail?id=103878,أطلع عليه بتاريخ 2020/04/01 على الساعة 22سا47د.
6- http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200122/188713.html، أطلع عليه بتاريخ 2020/03/22 على الساعة 16سا50د.
7- عثمان لحياني ، دول الجوار اليبي، تحديد التعديلات على اتفاق الصخيرات ، دول-الجوار-الليبي-تحديد-تعديلات-الاتفاق-السياسي-لحل-الأزمة-الليبية/، https://www.alaraby.co.uk/amp/politics/2017/5/8uk ، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/01 على الساعة 21سا01د.

ه-المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages :

1- Roger Yenga , Nation Unis , un conseil d'insécurité ou d'instabilité pour les pays en développement ?paris,2012.
2- Olivier Pilez , La nouvelle Lybie , Edition Karthala ,Paris , 2004.